



Distr.  
GENERAL

A/46/695  
S/23230  
20 November 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

سے  
نمبر ۱۳۲  
تاریخ ۲۹ جولائی ۱۹۸۵ء  
مکانیکی  
کامیابی

# الأمم المتحدة



# الجمعية العامة

محلس الامن

السنة السادسة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

البند ١٤٥ من جدول الاعمال

## حالة الديموقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١  
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لهايتي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الوثيقة التي نشرتها الحكومة الدستورية لجمهورية  
هايتي بشأن الانقلاب الذي وقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعظيم نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ١٤٥ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توضیع) فریتس لونشان

السفير

الممثل الدائم

-2-

المرفق

هaiti

انقلاب ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١



ملف أعدته الحكومة الدستورية لجمهورية هايتي .

هaiti

انقلاب ٣٠ سبتمبر ١٩٩١

ملف أعدته الحكومة الدستورية لجمهورية هايتي

تصدير

بقوة ، أعلن شعب هايتي ، في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، عن طريق الانتخابات ، حقه في الحياة ، وفي العمل ، وفي العدالة ، وفي الكرامة .

وبالقوة ، شعار بشراسة الأقلية المتمسكة بالامتيازات التي يتاحها لها التهريب ، والاتجار بالمخدرات ، والاحتكار ، ونهب الأموال العامة ، إرادة الغلبة .

وقد حضرت على الاعتداء المشين الذي وقع في ٥ كانون الاول/ديسمبر في بيرون فييل ، وعلى انقلاب ٦ و ٧ كانون الثاني/يناير الذي قام به روجيه لافونتان ، وعلى المؤامرات العديدة التي ارتكبت خلال الاشهر السبعة الاخيرة والتي تورط فيها دانييل نارسيس ، وليسلي ماكسيمiliان ، وجاك سان - لو ، وفالسيوس ايستينغال ، وايزيدور بونيون ، وفرانك رومان ، وحتى روجيه لافونتان نفسه ، وأخيرا ، على انقلاب ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ .

وفي وقت كانت فيه الصحافة في هايتي مكتملة ، أعتت الحكومة الدستورية ، التي أرغمت على العمل في الخفاء ، هذه الوثيقة من أجل تنوير الرأي العام الوطني والدولي .

وتندد الحكومة بعدم دستورية الاختيار وبتنصيب القاضي نيريت بوصفه الرئيس المؤقت المزعوم ، علاوة على الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي جعلت هذه الخدعة ممكنة .

وتدين الحكومة الحجج التي قدمها الجنرال سيدران والمشتركون معه تبريرا للانقلاب .

وتقدر الحكومة النتائج الاقتصادية لهذه الخيانة بعد سبعة اشهر من الجهد التي بذلتها الحكومة لصلاح حالة اقتصادية ميؤوس منها .

وأخيرا ، تستخلص الحكومة الاشار السياسية على الصعيدين الوطني والدولي ،  
وتحدد الطريقة الوحيدة الممكنة للخروج من الازمة .

وتأمل الحكومة في أن تكون هذه الوثيقة مفيدة لجميع الوطنيين وأصدقاء هايتي  
الذين يكافحون من أجل انتصار الحق والديمقراطية .

(توقيع) رينيه بريفال

رئيس وزراء الحكومة الدستورية

## المحتويات

### الصفحة

|   |       |
|---|-------|
| تصدير .....   | ..... |
| أولا - دستور عام ١٩٨٧ الذي مزقه انقلاب الجنرال راؤول سيدراس .....                       | ..... |
| ٤   | ..... |
| أولا - ١ استبعد الانقلاب الدستور .....  | ..... |
| ١٠  | ..... |
| أولا - ٢ الانقلاب ضد المؤسسات .....   | ..... |
| ١٠  | ..... |
| أولا - ٣-١ السلطة التنفيذية .....   | ..... |
| ١٠  | ..... |
| أولا - ٣-٢ البرلمان .....   | ..... |
| ١١  | ..... |
| أولا - ٣-٣ انتهاكات الحقوق والحرريات .....  | ..... |
| ١٣  | ..... |
| أولا - ١-٣-١ انتهاكات الحق في الحياة .....  | ..... |
| ١٣  | ..... |
| أولا - ١-٣-٢ انتهاكات الحرية الفردية .....  | ..... |
| ١٤  | ..... |
| أولا - ١-٣-٣ انتهاك الحق في التمتع بالأمن .....   | ..... |
| ١٦  | ..... |
| أولا - ١-٣-٤ انتهاكات الحق في الملكية .....   | ..... |
| ١٧  | ..... |
| أولا - ٥-٣-١ انتهاكات حرية التعبير .....  | ..... |
| ١٧  | ..... |
| أولا - ٥-٣-٢ انتهاكات حرية الاجتماع .....   | ..... |
| ١٨  | ..... |
| شانيا - التبريرات المزعومة للانقلاب وتفصيلها .....                                      | ..... |
| ٢٠  | ..... |
| شانيا - ١ العلاقات بين البرلمان والسلطة التنفيذية في ظل رئاسة جان برتراند أريستيد ..... | ..... |
| ٢٠  | ..... |
| شانيا - ١-١-١ السيل الجارف .....  | ..... |
| ٢٠  | ..... |
| شانيا - ٢-١ أحسن النزاع .....   | ..... |
| ٢١  | ..... |
| شانيا - ٢-١-١ الأزمة .....  | ..... |
| ٢١  | ..... |
| النزاع الأول .....  | ..... |
| ٢١  | ..... |
| المواجهة الثانية .....  | ..... |
| ٢٢  | ..... |
| التنافس على المناصب .....   | ..... |
| ٢٣  | ..... |
| شانيا - ٣ التحرير على العنف .....   | ..... |
| ٢٦  | ..... |
| شانيا - ٣ إنشاء ميليشيا (دائرة الرئيس) .....  | ..... |
| ٢٨  | ..... |
| شانيا - ٤ انقياد الجيش .....  | ..... |
| ٣٠  | ..... |
| شانيا - ٥ إفساد القضاء .....  | ..... |
| ٣٤  | ..... |
| شانيا - ٦ عرقلة عمل الأحزاب السياسية .....  | ..... |
| ٣٥  | ..... |

### المحتويات

#### المقدمة

|    |       |  |
|----|-------|--|
| ٤٠ | ..... | ثالثا - الاقتصاد والانقلاب .....                                 |
| ٤٠ | ..... | ثالثا - ١ الجهود الوطنية فيما يتعلق بإصلاح الاقتصاد المعرض للخطر |
|    |       | ثالثا - ٢ تأثير ايقاف تقديم المعونة الخارجية إلى هايتي عقب       |
| ٤٣ | ..... | الانقلاب العسكري في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .....                   |
| ٤٧ | ..... | ثالثا - ٣ تكاليف الإجراءات العسكرية .....                        |
| ٥٠ | ..... | رابعا - الخلاصات .....   |

A/46/695  
S/23230  
Arabic  
Page 8

-A-

(٩١) ٥٣٣٨٧

أولاً - دستور عام ١٩٨٧ الذي مزقه انقلاب  
الجنرال راؤول سيدراي

أولاً - دستور عام ١٩٨٧ الذي مزقه انقلاب الجنرال راؤول سيدراوس  
مقدمة

في ليلة ٣٠/٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، قامت زمرة من العسكريين على رأسها الجنرال راؤول سيدراوس بتنفيذ انقلاب من نوع جديد ، يمعنى أن أصحاب الانقلاب أطاحوا بالسلطة التنفيذية دون الاستيلاء على السلطة رسمياً . ونجمت عن ذلك اضطرابات متعددة عطلت عمل المؤسسات الديمقراطية والدستورية ، وتسببت في حدوث انتهاكات عديدة للحقوق والحريات . وفي السياق الوطني والدولي المتقدم للديمقراطية ، يتغاضن أصحاب الانقلاب العسكريين في إخفاء طبيعة عملهم عن طريق لوي عنق الدستور .

ونحن ، في هذه الوثيقة نحيط جميع الهيئات المعنية علما بالحقائق كما وقعت ، فضلاً عن مواد الدستور التي انتهكت انتهاكاً صارخاً .

أولاً - استبعد الانقلاب الدستور

لایتحدد الدستور عن لجوء الجيش إلى الانقلاب أو استعمال القوة كآلية تنظيمية أو تصحيحية .

أولاً - ٢ الانقلاب ضد المؤسسات

أولاً - ٢ - ١ السلطة التنفيذية

الرئاسة

أبعد أصحاب الانقلاب الرئيس جان بيتران أريسيتد ، منتهكين بذلك مبدأ الاقتراع العام ، ومدة الولاية الرئاسية المنصوص عليها في المادة ١٣٤ ، والفرعية ١٣٤-١ من الدستور التي تنص على أن :

"... يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر وبالأغلبية المطلقة للناخبين ..."

"... مدة ولاية الرئاسة ٥ سنوات ."

القوات المسلحة لhaiti

إن القوات المسلحة لhaiti ، بوصفها خدمة تقنية لا مركزية تابعة لوزارة الدفاع ، هي جزء من السلطة التنفيذية . وبما أن القوات المسلحة استعملت القوة في أنها قد تجاوزت المهام المحددة لها في المادة ٣٦٦ من الدستور وهي :

"... مهام قوات هايتى المسلحة هي :

- (أ) الدفاع عن البلد في حالة الحرب ؛
- (ب) حماية البلد من التهديدات الخارجية ؛
- (ج) تأمين حراسة الحدود البرية والبحرية والجوية ؛
- (د) تقديم المساعدة بناء على طلب مسبب من السلطة التنفيذية ، إلى الشرطة في حالة عجز الشرطة عن الاضطلاع بمهامها ؛
- (هـ) مساعدة الأمة في حالة الكوارث الطبيعية ؛
- (و) بخلاف المهام المحددة لها ، يمكن تكليف القوات المسلحة لهايتى بمهام إنسانية" .

#### أولاً -2- البرلمان (المجلس الثنائي)

دُعي البرلمان للجتماع بصورة غير دستورية لاتخاذ قرار بشأن السلطة التنفيذية . فقد دعا الجنرال سيدراس ، في الواقع ، البرلمان إلى الاجتماع معلنًا أنه بالنظر إلى عدم اقدامه على القيام بانقلاب ، فإن الكفة في ملعب البرلمان . واجتمع البرلمان للبت في ملء الشاغر المزعوم في رئاسة الجمهورية .

وأعلنت الهيئة التشريعية ، المجتمعمة بمفهوم غير دستوري ، عزل رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة المعينين دستوريا ، وإذا أعلنت بعد ذلك أن المادة ٢٤٨ مستنفدة ، سمّت رئيساً جديداً للجمهورية قام هو بنفسه بتعيين رئيس وزراء جديد .

على أن الدستور ينص في مادتيه ١٠١ و ١٠٥ على أن الهيئة التشريعية لا يمكن أن تُدعى إلى عقد اجتماع طارئ ، إلا بناء على طلب من السلطة التنفيذية أو من رئيس الجمهورية ، ولا يستطيع الجنرال سيدراس - ولا جهة أخرى بخلاف الجهاتتين نص علىهما الدستور - أن يعطي لنفسه الحق في دعوة البرلمان إلى الانعقاد .

"المادة ١٠١" : في حالات الطوارئ ، عندما تكون الهيئة التشريعية غير منعقدة ، تستطيع السلطة التنفيذية أن تطلب أن تعقد الجمعية الوطنية اجتماعاً طارئاً .

"المادة ١٠٥" : بين الدورات العادلة وفي حالات الطوارئ ، يستطيع رئيس الجمهورية أن يطلب أن تعقد الهيئة التشريعية دورة طارئة .

ومن ناحية أخرى ، انتهك البرلمان أحكام المادة ١٠٧ من الدستور عندما بـت في موضوع لا علاقة له بالسبب الذي من أجله طلبت السلطة التنفيذية عقد الاجتماع الطارئ للتمويل على ميزانية السنة المالية ١٩٩١ - ١٩٩٢ .

"المادة ١٠٧" : في حالة دعوة الهيئة التشريعية إلى عقد اجتماع طارئ لا تستطيع الهيئة التشريعية البت في أي أمر لا علاقة له بالسبب الذي من أجله دعيت إلى الانعقاد" .

ومن ناحية أخرى ، ليس للسلطة التشريعية أي حق على الاطلاق في اتخاذ قرار بشأن الشاغر المزعوم في رئاسة الجمهورية ، نظراً إلى ما يلي :

١ - تتضمن المادة ١٤٨ من الدستور حكماً بشأن الحالة التي يستحيل فيها رئيس ممارسة مهامه ، بصورة مؤقتة ، ينص على ما يلي :

"... إذا وجد الرئيس في موضع يستحيل عليه فيه ، بصورة مؤقتة ممارسة مهامه ، يمارس مجلس الوزراء ، برئاسة رئيس الوزراء ، السلطة التنفيذية مادام المانع قائماً" .

٢ - سلطات الجمعية الوطنية محددة في المادة ٩٨ - ٣ من الدستور .

٣ - إن رئيس الوزراء السيد رئيسه بريفال أو أعضاء حكومته لم يقدموا قط استقالاتهم من مهامهم .

وبناءً على ذلك ، فإن جميع الأحداث التي تلت اجتماع البرلمان غير دستورية وهي :

(ا) عزل رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة انتهاكاً للمادة ١٣٧ - ١ من الدستور التي تنبع على ما يلي :

"... ينهي رئيس الجمهورية مهام رئيس الوزراء عندما يقدم الأخير استقالة حكومته".

(ب) تعيين الرئيس المؤقت.

(ج) تعيين رئيس وزراء آخر (رئيس منظمة الدفاع عن الحقوق والحريات، الذي أصبح على العكس الضامن لانتهاك أصحاب الانقلاب لحقوق الإنسان) وتشكيلاً وزارياً آخر.

(د) تعيين الجنرال راؤول ميدران قائداً عاماً للقوات المسلحة في هايتي.

(هـ) عزل ٩ ضباط من القوات المسلحة لhaiti بدون موافقتهم انتهاكاً للمادة ٣٦٧ - ٣ من الدستور.

"المادة ٢٦٧ - ٣ : لا يحاكم فرد من أفراد الجيش في محكمة عسكرية إلا إذا ارتكب جنحة أو جرائم وقت الحرب أو لانتهاكه حرمة الانضباط العسكري".

ولا يمكن أن يكون عرضة للعزل أو للاحالة إلى الاستيداع ، أو إلى التسریع ، أو إلى التقاعد المبكر بدون موافقته . وفي حالة عدم الحصول على موافقته ، يكون بوضع الشخص المعنى اللجوء إلى المحكمة المختصة".

(و) كل ما قامت به الحكومة من أعمال أيا كانت (تدابير قانونية ، أو تعبيبات ، أو عمليات مالية ، أو عقود ، أو اتفاقيات ، أو مفقات ...).

### أولاً - انتهاكات الحقوق والحريات

#### أولاً - انتهاكات الحق في الحياة

أطلق أصحاب الانقلاب النار على منزل الرئيس جان بيرتران أريستيد الخاص ، وعلى الموكب الذي كان يرافقه إلى القصر الوطني ، وعلى القمر الوطني نفسه ، بينما

كان الرئيس رافعا يديه في الهواء ، وهددوا بذلك حياته وحياة مرافقيه ، مما تسبب في اصابة عدد من الاشخاص بجراح وفي قتل الجندي السيني جوزيف دافيد ، وقتل الكابتن فريتس بيير - لويس .

وأطلق أصحاب الانقلاب النار بوحشية من ارتفاع لا يتجاوز طول الانسان على المدىين غير المسلمين ، مما تسبب في مقتل مئات من الاشخاص في مدن الاقاليم وفي مدينة بور - او - برن ، لاسما في سيتي سولي ، وكارفور - فوي ، وديلمان ، وتابار ، وكارفور ، وسان فيل ، وبيل إير . ويشكل سقوط هؤلاء القتلى وما وقع من سفك للدماء انتهاكا صارخا للحق في الحياة المعلن في ديباجة الدستور والمنصوص عليه في المادة ١٩ :

"... تلتزم الدولة التزاما راسخا بضمان الحق في الحياة ، وفي الصحة ، وفي احترام شخص الانسان ، لجميع المواطنين دون تمييز ، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الانسان" .

### أولاً-٣- انتهاكات الحرية الفردية

اعتقل أصحاب الانقلاب واحتجزوا بصورة غير شرعية الرئيس جان بيرتران أريستيد ، والمقدم بيير شيو بان ، رئيس الادارة العسكرية في بور ، او - برن ، الكبرى ، بالإضافة الى مرافقيه الفوريين . واعتقلوا واحتجزوا السيد ميشيل فافار ، مدير الاذاعة الوطنية في هايتي . واعتقلوا ايضا اثنين من المراسلين في بوتى - غوااف بالإضافة الى خمسة اشخاص في ديدون ، وضربوهم بعد ذلك .

وفتشت منزل حموي ليزلي ديلاتور . كما فتشت منازل مدير سوغيبيل ، والسيد شارل كليرمون ، والطبيبين روبيير جان - لويس ، ودينيز فابيان جان - لويس ، والدكتور رودولف مالبرانش .

كما اعتقل السيد ايغان - بول محافظ مدينة بور - او - برن ، في مطار غاتي الدولي الذي كانت توجد فيه بعثة منظمة البلدان الامريكية ، وضرب ضربا وحشيا واحتجز على نحو تعسفي (لمدة بعض ساعات) ، في سجن بيتيون - فيل .

والفنان مانو شارلماني معتقل حتى تاريخه بصفة غير مشروعة في السجن الوطني .

واعتقل أيضاً التاجر أنطوان إيزميري ، بصورة غير مشروعة ، يوم 15 تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ .

جرى كل ذلك انتهاكاً للأحكام المتعلقة بالحريات الفردية الواردة في المادة ٢٤ وما بعدها من الدستور ، التي تحدد طرائق الاعتقال والاحتجاز .

"المادة ٢٤ تضمن الدولة الحرية الفردية وتحميها" .

"المادة ٢٤ لا يمكن تعقب أو اعتقال أو احتجاز أي شخص إلا في الحالات المحددة في القانون ووفقاً للقواعد المنصوص عليها" .

"المادة ٣-٢٤ لا يعتقل أو يحتجز أي شخص إلا بأمر كتابي صادر عن موظف قانوني مختص ، باستثناء حالة اعتقاله متلبساً بجريمة" .

"المادة ٣-٢٤ من أجل تنفيذ هذا الأمر الشرعي يجب :

(أ) أن يذكر رسمياً باللغة الكريولية والفرنسية سبب أو أسباب اعتقال أو احتجاز الشخص وحكم القانون الذي يعاقب على الجريمة المرتكبة ،

(ب) أن يخطر الشخص وتترك له نسخة من الاخطار عند تنفيذ الامر ،

(ج) أن يخطر الشخص بحقه في أن يساعده محام في جميع مراحل التحقيق إلى حين صدور الحكم النهائي ،

(د) حاشا في حالة التلبس بالجريمة ، لا يمكن اعتقال أحد بأمر بالقاء القبض عليه ، أو إجراء تفتيش بين الساعة السادسة مساءً والسادسة صباحاً ،

(هـ) المسؤولية شخصية . ولا يمكن اعتقال شخص ما عوضاً عن شخص آخر" .

"المادة ٢٥ : تحظر ممارسة أية معاملة فيها قسوة أو إكراه لا ضرورة له لاعتقال شخص أو إبقائه قيد الاحتجاز ، وأي ضغط معنوي أو عنف جسدي أشلاء الاستجواب" .

"المادة ١-٢٥ : لا يمكن استجواب أي شخص في غياب محاميه أو شاهد يختاره" .

"المادة ٣٦ : لا يمكن إبقاء أي شخص قيد الاحتجاز اذا لم يمثل خلال الـ ٤٨ ساعة التالية لاعتقاله أمام قاض يطلب منه أن يثبت في شرعية الاعتقال ، وإذا لم يؤكد القاضي الاحتجاز بقرار مسبب" .

وعلى عكس ذلك ، أفرج ، بدون محاكمة ، عن أشخاص خطيرين أو يزعم أنهم خطيرون من جرى احتجازهم وادانتهم بصورة قانونية مثل دانيال نارسيس ، وفونستان ميراديتو ، وديريوس إيسوسان ، وأنطونيو بول ، وسيرج بوليتو .

### ولا ٣-٣- انتهاك الحق في التمتع بالأمن

أرغم الرئيس جان بييرتران ريسيد على مقاولة موطنه بصحبة الأشخاص التاليين : أسماؤهم :

المقدم بيير ه . شيروبين  
جان ريللوس ليبران  
جوزيف بيير لويس  
سيرج سارازان  
روزمين رو  
كلوتير فيرساي

وذلك انتهاكا لاحكام المادة ٤١ من الدستور التي تنص على ما يلي :

"... لا يمكن إبعاد أي فرد يتمتع بالجنسية الهايتية أو إرغامه على ترك موطنه مهما كان السبب ..." .

#### أولاً-٣-٤ انتهاكات الحق في الملكية

أطلق أصحاب الانقلاب العسكريون نيران رشاشاتهم على عدة منازل في أحياط مدينة بور - أو - برينس ، وعلى بعض مدن القاليم مثل مدينة ستي لييسكو في كاب - هايتيين . وأطلق جنود يرتدون زياً أخضر زيتونيا نيران رشاشاتهم على المنازلين الخامسين لوزيري الاقتصاد والمالية ومنزل السيدة ماري ميشيل رى ، وهي من موظفات وزارة الاعلام والثقافة والتنسيق ، ومنزل السيدة ماري لوران جوميلين لاسيق الخامس ، ومنزل السيدة ملادييس ليتيور ، ورئيس البروتوكول ، السيد جواكيم إلين ، ومكاتب وزارة الاعلام والثقافة والتنسيق ، ووزارة التربية الوطنية ، والشباب ، والرياضة ، ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي والخدمة المدنية . كما أحرقوا مخبز رئيس الوزراء السيد رينيه بريفال . وأطلق الجنود نيران رشاشاتهم على منزل السيد ماكس مونتروي في كاب هايتيين ونهبوا وأحرقوه . وخرب جنود هنـش مكاتب حركة فلاحي باباـي . كذلك دمر منزل السيد جورج إيزميري ، وأطلقت نيران الرشاشات على منزل السيد مارك أنطوان نويـل (مدير مندوحة المعونة الاقتصادية والاجتماعية) ، فضلاً عن منزل المهندس جان بــول تومــان ، مدير مصلحة الموارــع الوطنية ، ومحافظ مدينة بور - أو - بــريــنس ، السيد إيفــان بــول .

وقد جرى كل ذلك انتهاكاً للمادة ٣٦ من الدستور التي تنص على : "إن ... الملكية الخاصة معترف بها ومضمونة ..." .

#### أولاً-٣-٥ انتهاكات حرية التعبير

اعتقل السيد ميشيل فافارد ، مدير الإذاعة "الوطنية لهايتي" في ٣٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩١ عندما كان ينذر بخطر وجود إشاعات بحدوث انقلاب . وأطلق الجنود النار في مدينة بور - أو - بــريــنس على بعض البائعين الذين يبيعون جريدة "هــايــتي" ، إلى الأمام" .

وأطلق الجنود الذين قاموا بالانقلاب نيران رشاشاتهم على ثلاث محطات للإذاعة هي : إذاعة كاســيك ، وإذاعة انتــيل ، وإذاعة لومــير . وأرغمت إذاعة هــايــتي أنتــيل على وقف بثــها . وكل ذلك انتهاكاً لــأحكام المادة ٢٨ من الدستور :

"المادة ٢٨ : لكل مواطن من مواطني هــايــتي الحق في التعبير بحرية عن آرائه ، في أي موضوع بالطريقة التي يختارها" .

"المادة ١-٢٨": يمارس الصحفي مهنته بحرية في حدود القانون .  
ولا يمكن إخضاع هذه الممارسة لאי سلطة ، أو رقابة ، إلا في حالة الحرب" .

### أولاً - ٣ - ٦ انتهاكات حرية الاجتماع

أصدرت الادارة العسكرية في منطقة بور - أو - برينس الكبرى إعلانا يحظر أي اجتماع ، وذلك انتهاكا لاحكام المادة ٣١ من الدستور :

"المادة ٣١": حرية التجمع والاجتماع بدون أسلحة لأغراض سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأي أغراض أخرى سلمية مضمونة" .

وكل هذه الانتهاكات تهدف إلى خلق جو من الخوف ومن فقدان الأمن ، يرمي إلى منع الشعب الهايتي من التعبير عن خياراته ومعتقداته السياسية .

### الخلاصة

من أجل تدارك كل هذه الفوضى ، لا يوجد إلا حل واحد هو : إعادة النظام المستوري وعودة الرئيس جان بيتران أريستيد إلى البلد .

شانيا - التبريرات المزعومة للانقلاب وتنفيذها

## ثانيا - التبريرات المزعومة للانقلاب وتفنيدها

### مقدمة

قام الضالعون في والقائمون بانقلاب ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ضد الديمقراطية في هايتي ، قبل هذا التاريخ بفترة طويلة ، بشن حملة قومية دولية لإعداد جريمتهم وتبريرها بعد ذلك .

وهم يأخذون أساسا على الحكومة والرئيس :

- التحرير على العنف
- إنشاء ميليشيا
- اخضاع الجيش
- وضع العقبات أمام عمل البرلمان
- وضع العقبات أمام عمل الأحزاب السياسية

ويضيف الانقلابيون والضالعون معهم إلى جرائمهم ضد الدستور الكذب والافتراء .

## ثانيا ١ - العلاقات بين البرلمان والسلطة التنفيذية في ظل رئاسة جان برتراند أريستيد

### ثانيا - ١ - ١ السيل الجارف

تقدم جان برتراند أريستيد ، بتاييد من الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية\* ، بترشيحه رسمياً للرئاسة في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وكان رمزاً الديك . وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أي بعد ذلك بشهرين ، وعلى الرغم من تعليمات حزب مؤتمر الحركات الديمقراطية (هم أحزاب الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية) بالامتناع عن الاشتراك في التصويت ، وبدون أموال وبعد حملة قميزة جان برتراند أريستيد في الدور الأول نحو عشرة مرشحين كانوا منافسين له وكانت هناك خلف البعض منهم حملة مدتها ٥ سنوات ، وفريق للنقل والأمداد مدرب تدريباً تاماً وكذلك

\* الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية ، هي ائتلاف حديث من مجموعات صغيرة للضغط ومن حزب مؤتمر الحركات الديمقراطية ، وهو أهم حزب سياسي .

وسائل مالية قوية . وجاء ترتيب المرشح الذي احتل المركز الثاني ، مارك بازان من التحالف الوطني للديمقراطية والتقدير (مكون من ثلاثة أحزاب سياسية هي حركة إقامة الديمقراطية في هايتي ، وحزب هايتي الوطني التقدمي الشوري ، وحركة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الوطنية) بعده بكثير بحمله على ١٣ في المائة من الأصوات .

### ثانيا - ١ - آس النزاع

لم تتح الحملة الخاطفة ، ونقص الوسائل المالية ، وانسحاب حزب مؤتمر الحركات الديمقراطية من الجولة الانتخابية ، للجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية من أن تقدم عددا كافيا من المرشحين في الانتخابات التشريعية . غير أن دينامية السيل الرئاسي الجارف أدى إلى انتخاب جميع المرشحين تقريبا الذين اتخذوا الديك رمزا لهم والذين تقدم الكثير منهم بترشيحه في الدقيقة الأخيرة وفي عجلة . ويمثل المنتخبوون المنتتمون للجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية نحو ثلث عدد أعضاء المجلسين النيابيين ، وكانت المقاعد الأخرى من نصيب مرشحي الأحزاب المتنافسة وخاصة في الأماكن التي كان رمز الديك غائبا عنها . وهو وضع غريب ومثير للنزاع : رئيس انتخب بطريقة حماسية في الدور الأول ومجلسان نوابا في أيدي الأحزاب التي هزمت هر هزيمة في الانتخابات الرئاسية ، دون أن يكون لأي منها مع ذلك أغلبية برلمانية .

### ثانيا - ١ - ٣ الازمة

#### النزاع الأول

فيما يلي نص المادة ١٣٧ من دستور عام ١٩٨٧ :

"يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من بين أعضاء الحزب الحاصل على الأغلبية في البرلمان . وفي حالة عدم توفر هذه الأغلبية ، يختار رئيس الجمهورية رئيس وزرائه بالتشاور مع رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب .

وفي كلتا الحالتين يجب أن يصدق البرلمان على الاختيار" .

ولم يحصل أي حزب من الأحزاب السياسية على الأغلبية ، واختار رئيس الجمهورية لمنصب رئيس الوزراء شخصية من حاليته يشق في جديتها وكفاءتها وكفاحها . ولم يلق هذا الاختيار التقدير على الأطلاق من جانب الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية التي رأت أنه من حقها أن يكون هذا المنصب من نصيبها .

وقد اتخذت معارضة البرلمان لرئيس الوزراء ، السيد رينيه بريفال ، على الدوام مظهر المناقشة الدستورية . وكانت في جوهرها سياسية ، وأدركت الجماهير في النهاية ذلك ومن هنا جاء عدائها تجاه هذا البرلمان الذي اتهمته بأنه يحصر نفسه في مسائل تفصيلية في حين أن البلد يعاني من الذبول في انتظار حلول عاجلة لمعظم مشاكله .

وطلب البرلمانيون في البداية ، استنادا إلى المادة ١٥٨ من الدستور ، إلى رئيس الوزراء أن يقدم حكومته قبل القاء بيانيه عن السياسة العامة . وكان الكثيرون يرون أنها مناقشة سياسية كان الهدف الجلي منها هو ربط التمويit على بيان السياسة العامة بتكونيin الوزراة ، حيث أن للشيخ والنواب ، أعضاء الأحزاب السياسية ، مصلحة في أن يعرفوا مسبقاً ما إذا كان حلفاؤهم أعضاء في الحكومة .

وبعد مراوغات عديدة انتهت المجلسان في آخر المطاف ، بغضون من الرأي العام لاحتدام المادة ١٥٨ بدقة ، إلى الاستماع إلى بيان السياسة العامة الذي أقر بالاجماع في مجلس الشيخ ، مع امتناع عضو عن التصويت وبالاجماع في مجلس النواب .

### المواجهة الثانية

فور حل المصاعب المتعلقة بتعيين رئيس الوزراء ، فإن الاصلاحات في الادارة العامة والقضاء ستكون موضوعاً للمواجهة الثانية من السلطتين التنفيذية والتشريعية . وقد شارت مناقشة بشأن مدى انطباق المادة ٢٩٥ من الأحكام الانتقالية بالدستور التي تنبع على ما يلي :

"في الستة أشهر التالية لتولي أول رئيس منتخب في ظل دستور ١٩٨٧ لمهامه ، يُخوّل للسلطة التنفيذية القيام بجميع الاصلاحات التي ترى أنها لازمة في الادارة العامة بمفهوم عامة وفي القضاء" .

وبعد أن عين مانيفا في الظروف المعروفة ، واجريت الانتخابات في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ بواسطة مجلس انتخابي مؤقت ، فإنه من السهل ادراك أن جان برتراند أريستيد هو أول رئيس منتخب في ظل دستور ١٩٨٧ . وفي هذه الحالة ، فإن تطبيق المادة ٢٩٥ سيكون آلياً . وقد اعترض آخرون على هذا التفسير ، معتبرين أن رئاسة مانيفا تلغي المادة ٢٩٥ .

وبروح التوافق ورحابة الفكر ، توجهت السلطة التنفيذية الى البرلمان لكي يبدي رأيه بشأن مدى انطباق المادة ٣٩٥ . واستجابة لذلك ، وضعت السلطة التشريعية القانون المسمى بقانون "٧ آذار/مارس" محتويا على مادتين . وتورد المادة الأولى بلا قيد أو شرط المادة ٣٩٥ من الدستور . وتلزم المادة الثانية السلطة التنفيذية باستشارة المنتخبين المحليين بشأن ما يتعين اجراؤه من اصلاحات في المحافظات .

وتنفيذاً لهذا القانون ، بدأ رئيس الجمهورية في اصلاح محكمة النقض حيث حل على وجه الخصوص القاضي أندريله شريللوس محل جيلبرت أوستن الموالي لدولالييفييه . وقد اعترض مجلس الشيوخ على هذه البداية للإصلاح مدعياً أنه من اختصاصه ، وفقاً للمادة ١٧٥ من الدستور أن يقدم الى السلطة التنفيذية ، قائمة من ثلاثة أشخاص لشغل منصب القاضي الشاغر . ولكي يدلل مرة أخرى على حسن نيته تجاه السلطة التشريعية ، أعلن الرئيس أنه على استعداد لأن يتمثل لأي قانون آخر يصدره المجلسان اذا ما رأيا أن قانون ٧ آذار/مارس تعوزه الدقة ورأيا أنه من اللازم تعديله .

وعلى الرغم من الحاجة الملحة الى التغيير في الادارة والتي عبر عنها الشعب ، قضى المجلسان شهراً ونصف الشهر لكي يضيفاً مادة وحيدة صفيحة الى قانون ٧ آذار/مارس . وقد ضاع شهر ونصف الشهر من الستة أشهر التي حددتها الدستور لإجراء الاصلاحات . ولم تكن الحاجة التغيير مدرجة بوضوح في جدول أعمال البرلمانيين .

ولالقاء التعبييات التي تمت بالفعل ، حاول البرلمانيون جعل القانون الجديد سارياً بأشر رجعي . ولم تستجب السلطة التنفيذية لهذا الطلب المشين الذي استدكره العديد من رجال القانون وحتى البرلمانيين غير المتورطين في "الانقلاب" الذي تحددت بالفعل ملامحه ذات الصبغة الدستورية زوراً .

### التنافس على المناصب

تلزم المادة ٣ من قانون ٧ آذار/مارس السلطة التنفيذية بالتشاور مع المنتخبين المحليين فيما يتعلق بالاصلاحات في المحافظات . وتنفيذاً لهذه المادة ، دعا رئيس الوزراء الشيوخ ، والنواب ، والعمد ، وأعضاء مجلس ادارة الاقسام البلدية ، ومنظمات حقوق الإنسان مثل العدالة والسلم للكنيسة الكاثوليكية ، ومنظمات المزارعين مثل حركة مزارعي العنب الهندي ، الخ. ، الى أن يقدموا اليها ترشيحات لمناصب قضاة الصلح ، ومبندوبين الحكومة ، ورجال الشرطة البلدية ، الخ ... وقد استشارت السلطة التنفيذية بالفعل المنتخبين المحليين ولكنها وسعت مجال الاستشارة

لتشمل المنظمات الشعبية . وكان هذا المسعى يرمي إلى تحقيق هدفين : من ناحية ، موافلة الالتزام بروح الدستور الذي ينهر على مشاركة الجمعيات البلدية ، التي لم تتشكل بعد ، في تعيين بعض الموظفين . ومن ناحية أخرى ، إلا أنتم هذه التعيينات لصالح الأحزاب السياسية وعلى حساب مصلحة السكان .

واحتاج مجلس الشيوخ ، في رسالة بعث بها إلى رئيس الوزراء ، على توسيع نطاق المشاورات لتشمل المنظمات الشعبية وأعرب عن اعتقاده بأن "... التمويل يوجز ويستوعب ولاية الناخبين" . وفضلاً عن ذلك فإن الضغوط التي مارسها برلمانيون كثيرون لتعيين مرشحיהם تشير إلى أنهم قد خلطوا عمداً بين المشاورات والتعيين . وفي الواقع ، فإن المادة ٣ من قانون ٧ آذار/مارس كانت بالنسبة للبعض منهم والأحزاب ذريعة لكي يحلوا محل السلطة التنفيذية ولكن يختلفوا الإدارة العامة على أساس من العمالة . غير أن التعيينات قد تمت دون مراعاة لاري حرب . وجرى استبقاء أسماء المرشحين التي ترددت كثيراً بعد تحقق ميداني . وهناك مثل من بين أمثلة عديدة أخرى : سوريل جاست ، نائب التحالف الوطني للديمقراطية والتقدم ، الذي تقدم بمقترحاته بالتشاور مع العمد ، وأعضاء مجالس إدارة الأقسام البلدية ، ومنظمات المزارعين ، وممثلي الكشاں والذي رُؤي الأخذ بجميع مقترحاته . وفي مقابل ذلك ، استبعدت مقترنات المستحبين عن الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية ، التي يشبهه في انطوابها على محاباة أو عمالة .

وأصبح من الجلي أن تاريخ ٧ آب/أغسطس ، الذي يمثل نهاية فترة الاصلاحات ، سيكون بداية شن هجوم واسع النطاق على حكومة بريفال . وكان البرلمانيون أكثر تصميماً بقدر ما هم محبطين من عدم تمكّنهم من تعيين أنصارهم في الإدارة كما كانوا يأملون عند وضع قانونهم الشهير .

وبعد اجتماع غير قانوني هنا ، ومؤامرة هناك ، اتخذت التدابير لقلب بريفال مهما كان الثمن . وتشيع المعلومات وتؤكد طابع وهدف استجواب رئيس الوزراء الذي تحدد له يوم ١٣ آب/أغسطس ١٩٩١ .

وظهر القلق في صفوف السكان ولدى الجماهير العريضة من مؤيدي الـ ١٢٠٠ رئيس حكومته . ويوجه الرئيس ، خشية نتيجة هذا الاستجواب ، رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء يجدد له فيها تأييده .

وفي يوم الاستجواب المنتظر احتشد جمهور غير آمام البرلمان لسماع صوته . وكان الجو يسوده التوتر الزائد وقد احتجز المتظاهرون الفاضيون أو المحرضون اثنين من البرلمانيين اللذين كدراهم ولم يكن في الامكان عقد الجلسة . وفي هذه المناسبة جرى احراق مقر النقابة المستقلة لعمال هايتي ، ثم جرى نهب مقر الجبهة الوطنية للفيبر والديمقراطية .

وعلى الرغم من الاسف الذي أعربت عنه الحكومة ، ورفضها لأن تتحمل مسؤولية هذه الأحداث أو أن تحمل الشعب مسؤوليتها ، فإن البرلمانيين والقطاعات السياسية المعادية لم يترددوا في توجيه الاتهام مرة أخرى إلى الحكومة بدون دليل .

ويقرر مجلس النواب ، بدون أن يلقي بالسلاح ، تأجيل نظر الاستجواب إلى ٣١ آب/أغسطس .

وعند ذلك ، وهم لا يذكرون ذلك ، توجه الرئيس بنفسه ، رغبة منه في اظهار احترامه للبرلمان ، حاملا الورود إلى النواب واقتراح عليهم اجراء حوار بدلًا من المواجهة .

وفي أعقاب هذه المبادرة ، وبعد الاستماع إلى رئيس الوزراء ، فضل النواب تأجيل تموييthem إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، وذلك بعد مناقشة راعدة حول المادة ٤-١٣٩ من الدستور . وطلب رئيس الوزراء أيضًا بشأن انتطاب أو عدم انطباق هذه المادة وبشأن الدوافع الحقيقة وراء الاستجواب .

وهذه هي إذن ، من أجل التاريخ ، وبوصفه موجز ، العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

وعلى عكس ما قيل ، لم تتبع السلطة التنفيذية على الاطلاق سياسة معادية إزاء البرلمان .

وبالتاكيد يمكن للبرلمانيين ، لأسباب أخرى ، أن يأخذوا على الحكومة الحالية ، أنها رفضت بحزم الخضوع للتقالييد بالاعتراف لهم بامتيازات مفرطة ، ولكن هذا يعتبر شئ التغيير الذي طالب به الشعب عند تموييته الجماعي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وجرى أيضًا اختطاع الوزراء وفُسّات أخرى من الموظفين له .

ويجدر التأكيد على أن السلطة التنفيذية لم ترتفع على الاطلاق الاستجابة لدعوة البرلمان . وقد أصبح من المعتاد سماع حديث يدور في الصحافة عن استدعاء أو استجواب هذا الوزير أو ذاك . وقد تساءل البعض اذا لم يكن لدى البرلمانيين من أعمال سوى ذلك . وتجدر ملاحظة أنه في تاريخ استجواب رئيس الوزراء ، لم تكن أي من القوانين المعتمدة نتيجة لمبادرة من البرلمان . فجميعها كانت مقترحة من السلطة التنفيذية .

وكان الخلاف الأخير بين الحكومة والبرلمان بشأن اختيار السيد جان روبيه سابلات ، الرئيس السابق للمجلس الانتخابي المؤقت ، كسفير في باريس . وطلب بابراء ذمته بالنسبة لإدارته للأموال العامة . وبالرغم من أنه قد ثبت ، بموجب القانون الانتخابي ذاته ، أن ميزانية المجلس الانتخابي المؤقت كان يتولى إدارتها وزير المالية ، فإن مجلس الشيوخ قد رفض ترشيح السيد سابلات .

ونظراً للتزامن هذا الرفض مع تعديل وزاري ، فإن السلطة التنفيذية لم تهدى فرصة الاستفادة من العلاقات العديدة التي أقيمت مع سابلات بوصفه عضواً بالجهاز الانتخابي لشأن العمليتين الانتخابيتين التي أشرف عليها العديد من الهيئاتاقليمية والدولية ، بتعيين هذا المواطن الشريف والشجاع وزيراً للخارجية والأديان .

وهذا هو كل ما يمكن قوله على وجه السرعة عن العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والذي يدلل بأسهاب على أن السلطة التنفيذية لم تحاول على الاطلاق أن تضع عقبات أمام سير أعمال المجلسين بصورة مرضية . وفضلاً عن ذلك يجدر تأكيد أن جهوداً جدية قد بذلت من أجل تحسين العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في أعقاب استجواب رئيس الوزراء وزيارة الرئيس لمجلس النواب . ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه يتعين على هذه المؤسسات التي تعمل في إطار الديمقراطية المستعادة أن تتيح لنفسها الوقت لتشكيل هيكلها ثم نسج العلاقات فيما بينها . وكان يجري الأضطلاع بذلك .

### ثانياً - ٢ - التحرير على العنف

لم تبتكر ممارسة طريقة "Pe Lebren" أو "التعذيب خنقاً" في ظل حكومة بريفال ، ومن ثم في عهد رئاسة آريستيد .

فعشية سقوط حكومة دوفالييه ، في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، قام السكان الشائرون بضرب عدداً كبيراً من قوة متطوعي الأمن الوطني قبل إشعال النار في جثثهم . وذكرت

تحقيقات الصحفيين الاجانب هذه الاحداث بعبارات لا تسر أحدا . وفي الاشهر الاخيرة من عام ١٩٨٧ ، خافت لجان الاحياء التي شكلت بوصفها "مفاوضات حراسة" معركة شاربة ضد عمالء الامن الذين حرقوا جثثهم بدورها .

وبعد انقلاب ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ضد الجنرال نامي ، لقي المصير ذاته افراد عديدون من اعوان فرانك رومين وكان لهم دور فعال في مذابح ١١ ايلول/سبتمبر في سان - جان بوسو .

ومنذ ذلك الحين تمسك السكان بهذه الطريقة بوصفها واحدة من انجح الاساليب في مواجهة اعدائهم لا بهدف تخويفهم بل لمعاقبتهم أيضا .

وبالتهديد باستخدام طريقة "التعذيب خنقا" تمكن الشعب من إحباط انقلاب ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ الذي قام به روجيه لافونتان وهركاوه .

ومع مجيء الرئيس جان بييرتراند آريستيد وببداية المشاكل الاولى التي شارت بين البرلمان والحكومة ، أصبح واضحا أن هؤلاء الذين ينتقدون طريقة "التعذيب خنقا" قد شرعوا في اللجوء إلى هذا الأسلوب كوسيلة سياسية لمحاكمة الحكومة بانتظام . وكثيرا ما توافرت أدلة عديدة على ذلك ، ولاسيما في البرلمان ، حيث يتكلمون عن أوجه التهديد بـ "التعذيب خنقا" - دون أن يحدث شيء من هذا القبيل في الواقع . وفي الحالات التي كانت فيها التهديدات حقيقة ، لم يجد أعداء الحكومة أية مسوغة لمحاكمة هذه الطريقة ، لأن أولئك - ولأن أولئك فقط - الذين يلجأون إلى مثل هذه التهديدات كانوا من أنصار الحكومة أو من الذين يدعون الانتقام منها . ولم تظهر قط بتناها أي علاقة ملزمة بين الأفراد والحكومة في إطار هذه الدعايات الخادعة .

وأشناء انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني لطلبة هايتي ، وفي مدينة "كرروا ده بوكيه" تحدث الرئيس عن طريقة "التعذيب خنقا" . وقد استهدف خطاب الرئيس آريستيد ، الذي لم يتضمن أي تبرير للجوء لهذه الظاهرة ، الاشارة بصفة خاصة إلى أن الادانة لا تنطوي ببساطة على حل المشكلة من قريب أو بعيد ، لأنها كانت تعبرها عن الاضطراب والغضب الذي يشعر به السكان إزاء الافتقار إلى العدل . ولذا ، نادى الرئيس آريستيد الجهاز القضائي أن ينهي بواجباته من أجل الوفاء بتطلعات السكان ، ولكن يوضع حد لنزعة الجمهور إلى اقامة العدل بنفسه .

وبعد عودة الرئيس آريستيد من الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي ، ألقى خطاباً تحدث فيه بلهجة حازمة دون أن يذكر فقط تعبير "التعذيب خنقاً" وذلك في ضوء ما بلغه عن تدبير محاولة لاغتياله في المطار لحظة هبوطه من الطائرة . وكان ذلك الخطاب بمثابة دعوة إلى التعبئة والى يقظة أفراد الشعب المحتشدين آنذاك في ساحة القصر الوطني .

ولتبرير هذه المزاعم ، أعلن الجنرال سيدراس وفاة الزعيم سيلفيو . كلود الذي ذهب ضحية لطريقة التعذيب خنقاً على حد قوله .

ولا بد من الاشارة بادئ ذي بدء إلى أنه لم يقدم أي معلومات محددة عن ظروف هذه المأساة . ونظراً لأنه لم يكن على معرفة بهذا الموضوع أكثر من الآخرين ، فقد شكل لجنة تحقيق عن هذا الاغتيال .

ولكن تجدر الملاحظة مع ذلك ، بأن الحادث ، لم يقع حسبما ذكره مراسلو المصحف إثر الإعلان عن الانقلاب من محطة الإذاعة ، حيث كان سيلفيو كلود في حماية القوات المسلحة لهايتي . أي أن وفاة كلود لم تسبق الانقلاب ، وهي بهذا لا تشكل بادئ صورة أحد مثيرات الانقلاب .

والاستنتاج الأخير الذي يتعمّن التمسك به هو أن حالات الأشخاص ضحايا طريقة التعذيب بالخنق قد اختفت بصورة شبه تامة منذ مجيء الرئيس آريستيد . فلماذا لم يُشفِّع الجنرال بيانته حول هذا الموضوع بادئ احصاءات دقيقة ومستفيضة ؟ وفضلاً عن ذلك ، فإن الحالات النادرة المسجلة لم تكن بالضرورة سياسية بل غالباً ما كانت مرتبطة بحوادث سرقة أو منازعات مختلفة في طبيعتها .

وعلى ثقيق ما ذكره الجنرال سيدراس ، فإن الرئيس آريستيد أدان أخيراً بوضوح جميع أنواع العنف مهما كانت أشكالها إذ أن حمد السكان بالرشاشات ، بدعوى لجوئهم في حالات نادرة إلى التعذيب خنقاً ، يعتبر عملاً لا إخلاقياً .

### ثانياً - ٣ - إنشاء ميليشيا (دائرة الرئيس)

تم تشكيل مجموعة من العناصر العسكرية المدنية ليشكلوا ما أطلق عليه اسم فئة دائرة أمن الرئيس لضمان سلامة رئيس الجمهورية . وهذه المجموعة هي التي ومهماً الجنرال سيد راس بائزها قوة مرادفة للشرطة وتم تشكيلها في رأيه انتهاكاً لاحكام

المادتين ٣٦٣ و ١-٣٦٣ من الدستور ، وقد شبهها بالقوة السيئة الذكر لمتطوعي الأمن الوطني التابعين لدولاليه أو لتونتون ماكوت . على أن دائرة أمن الرئيس ليست قوة مرادفة للشرطة ، ولا هي قريبة الشبه لا بجماعة تونتون ماكوت ولا بمتطوعي الأمن الوطني ، وذلك للأسباب التالية :

(١) إن هدف دائرة أمن الرئيس محدود ومحدد : فهو يعني ضمان سلامة رئيس الجمهورية وتلك مهمة واردة ضمن مهام الأمن العامة وتحتطلب هذه العملية تأهيلًا وتدريبًا خاصين و دائمين .

(٢) إن دائرة أمن الرئيس تم تشكيلها بالاتفاق مع قوات هايتى المسلحة :

(١) بعدد محدد من الأفراد لهذه الدائرة قوامهم ٥٨ عضواً منهم ٢٠ من العسكريين من خريجي وحدة المشاة التابعة للقيادة العامة للقصر الوطني و ٣٨ مدنياً . هؤلاء الأفراد معروفوون من جانب القيادة العامة وحائزون على بطاقات هوية صادرة عن منسق دائرة أمن الرئيس والأمانة العامة لرئيس الجمهورية ،

(ب) هؤلاء الأعضاء الخمسون من أفراد دائرة أمن الرئيس هم الوحيدين الذين يحوزتهم سلاح هو عبارة عن مسدسات تورييس عيار ٩ ملم صادرة بترخيص من القيادة العامة ،

(ج) بعض أفراد هذه القوة كان يحوزتهم من قبل أسلحة مرخص بها من القيادة العامة صادرة بإشراف لجنة التنسيق للأغراض الأمنية المتعلقة بالأنشطة الانتخابية التي كان يديرها آنذاك راؤول سيدراس ، وهي موكلة بكفالة لسلامة المرشح لرئاسة الجمهورية الأب جان بيرتراند آريستيد ،

(د) جرى تأهيل أفراد هذه القوة في مركز عسكري ، وهو مركز تطبيقي بترخيص من القيادة العامة .

(٣) درب أعضاء دائرة أمن الرئيس على أيدي بعثات أمريكية وفرنسية وسويسرية على النحو التالي :

- (ا) أولاً بعثة خدمة سرية أمريكية وصلت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، في أعقاب الانقلاب الفاشل الذي دبره روجيه لافونتان لتتدريب مجموعة أولى من بعض المدنيين وقراة خمسة عشر عسكرياً رشحهم القيادة العامة والسفارة الأمريكية ؛
- (ب) ثم بعثة فرنسية مؤلفة من ثلاثة أعضاء من قوة أمن رئيس الجمهورية أوفدتها الرئيس فرانسوا ميتران في آذار/مارس ١٩٩١ لتدريب مجموعة أخرى ؛
- (ج) وأخيراً بعثة سويسرية من عضوين جاءا بموافقة من الحكومة الاتحادية السويسرية في ١٧يلول/سبتمبر ١٩٩١ للقيام بعمليات فرز داخل المجموعتين الأوليين وضمان إعادة استخدام العناصر المنتقدة (المراجع : شهادة مدير شرطة جنيف) .

وأجرت هذه البعثات الثلاث اتصالاً بالقيادة العامة قبل البدء بتدريب أعضاء دائرة أمن الرئيس . ومن ناحية أخرى ، عقدت البعثتان الأولى والثانية جلسات عمل مع الكولونيال يكسل سيلغا الذي كان قائداً لوحدة المشاة التابعة للقيادة العامة في القصر الوطني .

وبهذا ، فلا سبيل إلى تصور أن دائرة أمن الرئيس تشكل تهديداً لقوات هايتى المسلحة . كما أن الانقلاب يبيّن من جهة أخرى أن الرئيس كان على حق بصدق ما ترامت إليه من شكوك . إذ يعود جانب كبير من الفضل في إنقاذ حياته إلى أعضاء قوة دائرة أمن الرئيس .

#### شانيا - ٤ - انقياد الجيش

على غرار العناصر الأخرى التي وردت في "اتهامات سيدرام" للرئيس آريستيد ، فإنه ينكر عليه صفة القائد الأعلى الجديد والفعلي للجيش دون أن يُهمّن ببياناته أي تفسير مقبول فبدلاً من تقديم الأدلة ، اكتفى سيدرام بتوجيه اللوم إلى الرئيس لقيامه باعادة تعين بعض العناصر بما يخالف اللوائح العامة للجيش ، ومطالبه بمغيرة مستمرة سواء بترقية أو نقل بعض العسكريين .

ومن شانيا هذه الحجج ، يبدو أن سيدرام يحاول جعل الجيش مؤسسة يضفي عليها الاستقلالية بوصفها هيئة متخصصة ويعيّنها مركزاً فعلياً وكانها دولة داخل الدولة .

ولم يرد ذكر لذلك في نموذج أو روح الدستور . فال المادة ١٤٣ من الميثاق الأساسي تنص على أن :

"على أن رئيس الجمهورية هو القائد الإسمى للقوات المسلحة ، ولكنه لا يتولى بنفسه قيادتها على الأطلاق" .

وهذا يعني أن للرئيس بحكم القانون إصدار تعليمات إلى قائد الجيش الذي يتعين عليه تنفيذها . وإذا كانت هناك تنقلات أو ترقيات ينبغي إجراؤها بناء على رغبة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء ، فمن الطبيعي والمسلم به أن تتلقىقيادة المؤسسة العسكرية تعليمات في هذا الصدد . وهذا لا يمثل بالتأكيد "إملاء للأوامر باعتظام" على النحو الذي زعمه خاطئاً الجنرال سيدراوس .

كما أن المادة ١٥٩ - ١ تبرر هذه الاعتبارات وتعززها . فهي تنص في الواقع على ما يلي :

"بالاتفاق مع رئيس الجمهورية ، يعتبر رئيس الوزراء مسؤولاً عن الدفاع الوطني" .

فكيف والحالة هذه يمكن التمتع بمثل هذه السلطات ولا يمكن قيادة المؤسسة العسكرية ، عن طريق قيادتها ، وهي المؤسسة التي حدّدت مهامها بوضوح فيما يتعلق بالدفاع عن أرض الوطن طبقاً للمادة ٢٦٤ من الدستور ؟

وتبين المادة ١٣٨ بصورة أكثر أن الجيش ليس كياناً مستقلاً ، وما هو إلا إدارة من شأنها كفالة الاستقلال الوطني والسلامةإقليمية للذين يعده الرئيس الضامن لهما . وبهذه الصفة ، فإن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (المادة ١٥٩ - ١) يشرفان على القوات المسلحة التي لا تُعدُّ أن تكون دائرة تقنية منوط بها المهام المذكورة أعلاه .

وخلافاً لما قاله الجنرال سيدراوس ، فإن الجيش لا يشكل سلطة "بحد ذاته" . فالدستور لا يعترف إلا بسلطات ثلاثة هي : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية والسلطة القضائية . مما هو مصير الديمقراطية إذا لم يكن الجيش تابعاً ل أي جهة من الجهات ؟

وحيث يطالب الجنرال سيدراس بهذا المركز للمؤسسة التي يديرها ، ثري جيداً أنه يريد أن ينحيط بها مهاماً غير مهامها الدستورية ، أي أنه يريد أن يكون لها (وهذا ما نشهده اليوم) حق استشاري في تعيين الحكومات وحلها ، حق في القتل ، حق في السلب ، وفي الاغتصاب دون أي عقاب .

وبمناسبة الحديث عن إعادة الضباط إلى مناصبهم ، التي يشجبها الجنرال سيدراس ، يجدر بادعى ذي بدء الإشارة إلى حين هذا الضابط الذي أمر هو نفسه بإعادة هؤلاء الضباط إلى مناصبهم بأمر من رئيس الدولة . ألم يكن بالامم متعلقاً بالحق الدستوري بقدر تعلقه به اليوم ؟ أم أن الاوان لم يكن سانحاً بعد لعرض القوة ؟

لقد استفاد عدد من الضباط المعادين من العفو الصادر عن رئيس الجمهورية بموجب المادة ١٤٧ من الدستور . وتتحقق هذه المادة على إمكان إصدار الرئيس أوامر عفو سيامي .

ورغبة منه في التضليل ، يدعى سيدراس أن الضابطين فريتز بيير - لوبي ودانسي توسان ، دون أن يسميهما بالاسم ، لم يفرا من الجيش في عام ١٩٨٦ لأسباب سياسية وإنما لمجرد خرقهما لأنظمة المؤسسة العسكرية ، ولم يكن يتمنى لهما بالتالي الاستفادة من العفو . وعندما نعلم أن هذين الضابطين اضطرا إلى الفرار من الجيش لتجنب تنفيذ أوامر منافية للدستور بارتكاب مذبحة بحق السكان أصدرها المشؤوم المدعو جان - كلود بول ، وعندما نعلم أنهما فعلاً ذلك لأنهما رفضاً الاشتراك في تجارة المخدرات وأنهما شجباً ، حال وصولهما إلى الخارج ، أقرانهما من كانوا متورطين في ذلك ، عندما نعلم كل ذلك ، نعرف بكل سهولة الأسباب السياسية التي دفعتهما إلى الفرار والمخطط القائم الذي كان يرسمه جنرال اليوم ، الذي كان م أجوراً بالامم ، والذي شارك شخصياً في هيئة المحكمة العسكرية التي أجرت المحاكمة الظالمة لهذين الضابطين والتي كان حكمها القاسي حبس الضابطين مدة سنتين مع الاشغال الشاقة وإخراجهما من القوات المسلحة الهايتية .

وكم كانت خيبة أمل الجنرال في رؤية الرئيس أريستيد يعيد الاعتبار لهذين الضابطين بموجب الملاحم الممنوعة له وفقاً للمادة ١٤٧ ! وكم كانت خيبة أمل الضباط الآخرين الذين هم على شاكلته في رؤية عودة ضباط آخرين عزلهم كل من نامفي وريغفالا وأفرييل لأن معظمهم اعتقاد أن في إمكانه تحسين صورة هذه المؤسسة ، ولا سيما غداة الانقلاب الذي وقع يوم ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ لا ريب في أن خيبة الجنرال كانت عظيمة

وأن عداءه لدائرة أمن الرئيس قد ازداد حدة حين رأى النقيبين فريتز بيير - لوبي ودانبي توسان يتسلمان منصبي مسؤول ومساعد مسؤول الفريق الأمني المقرب من الرئيس والمسمى عادة بدائرة أمن الرئيس ، والذي قورن بكل مفافة بميليشيا مماثلة لتلك التي كان سيدراس نفسه معجبا بها بجانب "رئيسه الأعلى وال حقيقي" جان - كلود دوفالييه .

إنه ليجدر بنا في هذه اللحظة أن نوجه تحية إكبار لذكرى النقيب اللامع فريتز بيير - لوبي الذي قُتل في القصر يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . فالإحسان بالواجب وبالشرف حديا به إلى الفداء بنفسه في ساحة المعركة .

وعندما يشير سيدراس موضوع عرقلة الحكومة للقضاء العسكري ، فإنه يشير بشكل مباشر إلى موضوع الأفراد الـ ٥ الذين قتلوا في أواخر شهر تموز/يوليه ١٩٩١ . ونذكر بهذا الصدد أن الجنرال لم يأت ، هنا أيضا ، بأي دليل واضح يتيح تحديد نوع هذه العرقلة . فيما كانت تتمثل عرقلة السلطة التنفيذية لمحكمة محتملة بحق شخص افترض أنه متهم ؟ إن أحدا من المحققين لم يبلغ بأن لدى الجنرال دليل واضح بهذا الشأن .

أكان يريد من السلطة أن تاذن له بمعاقبة المتهم الرئيسي في هذه القضية الملائم رি�شار سالومون دون سابق محاكمة ؟

إننا لا نرى تماماً حقيقة ما يلوم سيدراس الحكومة عليها عندما تجد أن الملازم سالومون كان موجوداً في الحبس الاحتياطي حتى الإنقلاب وأنه موجود حالياً في السجن بتصرف القوات المسلحة .

وفيما يتعلق بمركز القائد العام للجيش الذي ظل فترة طويلة بالوكالة ، مما من شيء في الدستور يمنع ذلك . فليس هناك من مهلة معطاة للرئيس لكي يسمى القائد العام للجيش . ولم يكن أحد داخل الجيش قد أبدى استياءه من استمرار الجنرال أبراهم في مركز الوكالة مدة طويلة في عهد الرئيس بروسيير أفريل .

علاوة على ذلك ، في حالة سيدراس لم يكن هناك أدنى شك في وشك تشبيته قائداً عاماً . فهو صفة الضابط الوحيدة التي يحظى برتبة جنرال في الخدمة الفعلية ، كان مؤهلاً تماماً لتسلم هذا المنصب وفقاً للمادة ٣٦٤ - ١ من الدستور .

وكونه ثبت أو لم يثبت لا يعلل الإنقلاب ، وبالتالي لا يبرره . وكما حصل بالنسبة لموضوع إعادة ضباط معينين إلى الجيش ، فإن جوهر المسألة يمكن في أن الحكومة الدستورية قد سلكت طريق الرقابة على المؤسسة العسكرية من خلال وزارة الدفاع التي هي جهاز خاضع لها .

فضلاً عن ذلك ، فإن تطهير الجيش وما جرى من إصلاحات على مستويات أخرى يمثل تهديداً أكيداً لتجار المخدرات والمهربيين ، المدنيين منهم والعسكريين ، لأن ذلك كان قد بدأ يحد من نطاق تحركهم .

هذا هو بيت القصيد . من هنا ندرك أسباب الإنقلاب وما تبعه من مهزلة .

#### ثانياً - إفساد القضاء

بما أن القضاء يعد أحد المحاور الرئيسية للسياسة الحكومية ، كانت الحكومة قد شنت حملة تطهير حقيقية لكي تأخذ العدالة مجراماً وفقاً للقانون ، وخاصة لكيلا يضع أحد نفسه فوق السلطة القضائية .

ويبرز مدى صعوبة هذه المهمة عندما نطلع على حالة الانحطاط التي أوصل حكم دوفالييه القضاء الهايتي إليها . فخلال السنوات الـ ٣٤ التي حكم فيها كان القضاء في هايتي يُشتري ويُباع أو كان خاضعاً لأوامر من أفراد شرطة دوفالييه . وعندما ان وان إصلاحه ، وجدت السلطة التنفيذية نفسها أمام مشكلة خطيرة هي النقص الفظيع في رجال القانون النزهاء والاكفاء .

الجنرال سيدراس يتهم الحكومة بعرقلة مكافحة الاتجار بالمخدرات بسبب ارتقاء القضاة . فهو يزعم أن الشرطة تعتقل تجار المخدرات ويأتي القضاء فيطلق سراحهم على الفور بحجج يرجحها رنين النقود . وبموجب مبدأ فصل السلطات نفسه ، ليست هذه الأفعال من مسؤولية رئيس الجمهورية ناهيك عن أنها ليست من مسؤولية الحكومة . وإن الجنرال سيدراس ، حين يحمل السلطة التنفيذية مسؤولية القرارات القضائية إنما يعلن في الواقع استهانته الكاملة بهذا المبدأ . ويمكن ، على الأقل حتى أن نقول أنه يشكوا ، ضمناً من عدم تدخل رئيس الجمهورية في الشؤون القضائية لـ "معالجة" هذه الحالة . وإن اتباعه على هذه الطريق يؤدي مجدداً إلى ممارسات التدخل التي كانت تمارسها السلطة التنفيذية حيال الجهاز القضائي .

إن الجهد التي بذلتها الحكومة في مكافحة الاتجار بالمخدرات معروفة إلى حد يجعل من الممكِّن الإفادة في هذه النقطة . بل إن أعضاء معينين في الجيش والقضاء هم الذين كانوا يعرقلون حملة المكافحة هذه .

أما فيما يتعلق بأوامر التوقيف الموقعة على بياض التي زعم أنها وجدت في مكتب رئيس الشرطة ، فإنه يجدر التتحقق من هذه الواقع والتحقيق فيها قبل الإدلاء بما هو جيد .

#### ثانيا - ٦ - عرقلة عمل الأحزاب السياسية

مع أن الأحزاب السياسية قد حققت نتيجة هزيلة خلال الانتخابات ، ومع أن ظاهرة الأحزاب السياسية لا تزال بعيدة عن أن تصبح واقعاً ملموساً ومهماً في هايتي خلافاً لما هي عليه الحركات الجماهيرية ، فإن رئيس الجمهورية ورئيس حكومته حرماً على التشاور مع رؤساء الأحزاب قبل إصدار الإعلان المتعلق بالسياسة العامة وتشكيل الحكومة الوزارية .

وقد نتج عن ذلك ، على مختلف المستويات ، أنه تسنى لاعضاء في الأحزاب السياسية المعروفة دخول في الحكومة أو الإدارة . وقد وجدنا منهم من يحتل منصب وزير ، أو منصب وزير دولة أو منصب مدير عام لمؤسسات ذات إدارة ذاتية .

ونرى على سبيل المثال ، أن الدكتور جان جوزيف موليير من حركة تنظيم البلد ، الذي كان مرشحاً ليكون وزيراً للصحة العامة في حكومة بريفال الأول ، لاقى اعتراضاً من جانب عمال الصحة ، مما أدى إلى تسليم هذا المنصب لزميله دانييل هنرييس المعروف بقربه من إدارة الحزب الوطني التقديمي الشوري الهاييتي . ومن ناحية أخرى ، فإن أعضاء هذا الحزب يشغلون وظائف هامة في وزارة الزراعة .

ولأن وزير الدولة لشؤون القضاء ومدير شركة كهرباء هايتي وشركة يانصيب دولية هاييتي هم أعضاء قياديون في المؤتمر الوطني للحركات الديمقراطية .

وقد رفض على التوالى كل من السيدين ميشا غاييار ولوسيان باردو ، وهما عضوان في قيادة الحزب نفسه ، منصب مدير العام لوزارة التربية الوطنية ومندوب محافظة الاريبيونيت ، وهو أعلى منصب في المحافظة .

ولوسيان باردو وعضو آخر في هذا الحزب ، السيد جان - كلود باجو ، هما حالياً عضوان في لجنة رئاسية للتحقيق في جرائم ومذابح معينة اقترفت من عام 1986 حتى أيامنا هذه . أما المواطن باتريك هنري ، عضو الجبهة الوطنية للتفاير والديمقرطية ، فهو الآخر عضو في هذه اللجنة . ومن الجدير بالذكر أن قادة هذه الجبهة رفضوا أثناء تشكيل الوزارة عرضا بتقديم مرشحين لمناصب وزارية .

وعلى مستويات الإدارة الأخرى ، نجد عددا كبيرا من أعضاء الأحزاب المختلفة . في السلك الدبلوماسي نجد عددا من أعضاء ومناضلي الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية في المحافظة العاشرة (الشتات) .

وإذا كانت المشاركة واقعاً فمن الأكيد أنها كانت تستثنى القطاعات المعادية صراحة للحكومة وتأخذ في الاعتبار موقف الأحزاب في سياستها .

ويهم هنا أن نحدد الخيار الأساسي الذي كان ينظم تشكيل الحكومة وتسمية الموظفين . فالرئيس ومساعونه لم يقبلوا في أي يوم من الأيام الطرح الواسع الانتشار القائل بتقسيم السلطة أو تجزئتها بين الأحزاب ، بحججة خادعة هي تشجيع الوحدة الوطنية . فتاریخنا قد دل على أن الحكومات الاشتلافية ، لا تتحقق بلوغ هذا الهدفحقيقة ، بل على العكس لقد أسفرت الحكومات الاشتلافية (1957 - 1967) عن مشهد أليم مشهد جسد منتشر الأعضاء تتقدم فيه المصالح الشخصية والدينية على مصلحة المجتمع .

ومما يدل على صحة هذه الاعتبارات بصورة خاصة أن نتائج الانتخابات قد عكست بوضوح عدم شقة السكان بالأحزاب التي خيب زعماؤها الرئيسيون آمالهم باشكال لا تحصى خلال الفترة الانتقالية الطويلة والشاقة الممتدة من عام 1986 إلى عام 1991 .

ومن هنا ، يمكن الوصول إلى الاعتبارات التالية :

١ - لم يكن على الرئيس أريستيد ورئيس وزرائه أي التزام بتشكيل حكومة ائتلاف وطني ؟

٢ - إن هاجس الكفاءة وليس معيار الانتساب إلى حزب من الأحزاب هو الذي حدد خيار تشكيل حكومة متGANSA ؛

- ٣ -

على الرغم من النقطتين المذكورتين أعلاه ، فقد مارست الحكومة سياسة افتتاح كانت تعتمد ، من جانب آخر ، تكشفها . ويشهد على ذلك الخطاب الذي القاه الرئيس بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لدى عودته من الأمم المتحدة والتي ترك فيه الانطباع بأمل واضح في مرحلة جديدة من التعاون مع الأحزاب السياسية .

وفي الختام فإن الحكومة تتحدى أي حزب أو زعيم سياسي أن يقدم دليلاً على أنه هدد بشكل أو بآخر . فالحكومة لم تتعرض لأي من هؤلاء ، ولا حتى لأولئك المتشددين منهم الذين شنوا حملات ضاغنة ضدها في وسائل الإعلام . كما أنه لم تبدى عن الحكومة أية إشارة عدم تسامح إزاء أي نشرة من النشرات اليومية أو الأسبوعية المليئة بالانتقادات والتهجم (والتي تذهب أحياناً إلى حد الافتراء/التشهير المفضي) ضد الرئيس أريستيد وأعضاء الحكومة .

فيما يلي فوبيل الذي كان يطالب بقلب الرئيس أريستيد كان يتحدث دائماً في الإذاعة والتلفزيون . والامر نفسه ينطبق على جميع من كانوا يطالبون برحيل رئيس الوزراء ، كالنقابي جان - أوغلوست ميسيو . كيف أمكن إذن للجنرال سيدراس أن يؤكد عدم تمكן الأحزاب من إداء عملها ؟ لقد اكتفى هذه المرة أيضاً ، شأنه في ذلك شأن كل ما يقدمه من حجج ، برمي الاتهام دون تقديم الأدلة عليه .

#### خاتمة

لقد اتسمت الأشهر السبعة (٧) الأولى من ولاية جان - برتراند أريستيد بكفاح ثابت من أجل إعادة الروح الأخلاقية إلى المؤسسات وتدعمها . وقد تميزت السلطة التنفيذية باحترام الآليات الديمقراطية والدستورية في علاقاتها مع الأحزاب والمنظمات السياسية ، ومع البرلمان والجيش . ولا يمكن إنكار تراجع انتهاكات الحقوق والحريات . كما أن النهوض بحقوق الإنسان كان مستمراً ، إلى حد أن بعضهم انتقد العناية التي توليها الحكومة للسجناء (تشهد على ذلك الزيارات المتكررة التي يقوم بها رئيس الوزراء ووزير العدل للسجون وزيادة المخصصات لفداء السجناء) حتى عندما كانت ظروف احتجازهم ما تزال غير مرضية إلى حد بعيد .

A/46/695  
S/23230  
Arabic  
Page 38

-٣٨-

(٩١) ٥٢٢٨٣

A/46/695

S/23230

Arabic

Page 39

-٣٩-

ثالثا - الاقتصاد والانقلاب

ثالثا - الاقتصاد والانقلاب

ثالثا - ١) الجهود الوطنية فيما يتعلق بإصلاح الاقتصاد المعرض للخطر

إن الحكومة الدستورية لجمهورية هايتي تهيب بجيش هايتي ، ومنتخبي البلد ، وموظفي الدولة ، ومجتمع رجال الأعمال (المصاعيون والتجار) ، وهنوب هايتي كافة ، أن يفكروا بعمق في تبعات الانقلاب الذي قام به اللواء سيدراس والمتآمرون معه على مالية واقتصاد البلد .

ففي مواجهة الإفلاس المالي والاقتصادي الكامل الذي خلفه نظام دوفالييه ، (الذي ارتبط به اللواء سيدراس نفسه ارتباطاً وثيقاً) والحكومات التي خلفته منذ ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، بذلك الحكومة التي أدارت البلد منذ انتخابات ١٦ كانون الأول/ديسمبر الديمocratique جهوداً هائلة ومضنية في مجال الإنعاش الاقتصادي بدأ بتحقيق نتائج لا يمكن إنكارها :

- توقف النهب المنهجي لأموال الدولة .

- ارتفعت الإيرادات العامة وتمت السيطرة على نفقات الدولة بدقة .

- دُفعت مرتبات الموظفين الحكوميين منذ ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ واحترمت بدقة جميع الالتزامات سواء منها المحلية والخارجية .

- لم تصل مكافحة التهريب أبداً إلى ما وصلت إليه من الشدة والنجاح .

- كذلك بدأت الرقابة التدريجية على الجمارك ، والنظام الضريبي ، والمؤسسات العامة تظهر نتائج إيجابية جداً .

- تم احتواء العجز في المالية العامة مما أتاح الأهمام في استقرار عملتنا الوطنية .

- وفقاً للمادة ٣٩٥ من الدستور أجريت عمليات تطهير لاسيما في الإدارة العامة ، والقضاء ، والمؤسسات العامة والشرطة الريفية .

وبعد مناقشات طويلة ودؤوبة اتسمت بالحزم والاحترام المتبادل مع جميع شركائنا الاجانب والثنائيين والمتعدد الاطراف تم توقيع اتفاقيات ، وكان التوقيع على اتفاقيات اخرى وشيكا ، وهي اتفاقيات مهبت السبيل لاستثمارات مهمة وكبيرة في جميع القطاعات الاقتصادية للبلد .

وكان من المتوقع أن تحصل المدفوعات الاولى بموجب هذه الاتفاقيات قبل نهاية عام ١٩٩١ وأن تسهم في خلق نشاط اقتصادي مكثف .

وتذكر حكومة الجمهورية بأن المجتمع الدولي أوقف جميع هذه الاتفاقيات بسبب الاعمال التي ارتكبها اللواء سيدراس والمتآمرين معه . وتوقفت تمويلاتنا من المنتجات النفطية . وبسبب سيدراس والمتآمرين معه ، سيتعذر بلدنا لخطر تجاري . وسيصاب النشاط الاقتصادي للبلد بأكمله بالشلل . أما نتيجة ذلك سواء على انتاجنا أو على علاقاتنا مع شركائنا التجاريين فستكون وخيمة .

وبفضل الاستعادة البطيئة للثقة التدريجية نتيجة لجدية حكومة الجمهورية واستقامتها ورادتها السياسية ، كان القطاع الخاص ، المحلي والخارجي على السواء ، قد بدأ استثماراته في القطاعين الصناعي والسياحي .

وقد جاء انقلاب سيدراس والمتآمرين معه للتشكيل في جميع الجهود التي بذلت بصبر ومشقة لوضع بلدنا بجد في النهاية على طريق التنمية التي ستتمثل في القضاء التدريجي على البطالة وتحسين مستوى معيشة جميع السكان بصورة مستمرة .

إن ما قام به اللواء سيدراس والمتآمرون معه من أعمال تنم عن عدم تقدير المسؤولية وعن الانانية وعدم الاخلاص للوطن ، و تستند الى حجج واهية مضحكة ، و تتعارض مع المصالح الحقيقية لبلدنا إنما ترجع بلدنا سنوات الى الوراء .

ولا يمكن أن تفضي الاعمال التي ارتكبها اللواء سيدراس والمتآمرون معه الا الى نظام يقوم على الفساد ، وانشطة الاتجار بالمخدرات والتهريب التي عانت منها جميع القطاعات الشريفة في هذا البلد معاناة كبيرة في الماضي .

إن الحكومة الشرعية والدستورية في الجمهورية تهيب بوطنيية مكان البلد وضائقهم وذكائهم أن يرفضوا الاعمال المتهورة والإجرامية التي قام بها اللواء سيدراس وحفلة المتآمرين معه وأن يساهموا في إيقافها .

ثالثا - ٢ تأثير ايقاف تقديم المعونة الخارجية الى هايتي عقب الانقلاب العسكري في  
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

لقد سمحت انتخابات ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بان تصبح العملية الديمقراطية في هايتي حقيقة ملموسة : فقد انتخب الرئيس جان بيرتران أريستيد بأغلبية تزيد عن ٦٦ في المائة من الاصوات . وكانت المؤسسات الكفيلة بإرساء الديمقراطية في سبيل الانشاء .

وكانت حكومة الرئيس أريستيد التي تولت مهامها في شباط/فبراير ١٩٩١ ، قد بدأت تتلقى من جديد المعونات الخارجية المقدمة الى هايتي ، والتي سجلت انخفاضاً كبيراً جداً منذ ما يزيد على ثلاث سنوات .

وقد لقيت هذه الاشارات استجابة ايجابية من مقدمي الاموال الى هايتي ، وهي استجابة تجسدت منذ شباط/فبراير :

- في استئناف المساعدات الرسمية المقدمة الى هايتي من قبل شركاء مثل الولايات المتحدة ،

- من خلال تمويل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقديم المساعدة الطارئة الى هايتي ،

- من خلال وصول وفد الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الى هايتي ، مما اتاح البدء بالتفاوضات بين هايتي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي في اطار اتفاقات لوميه (منحة قدرها ١٣٠ مليون وحدة من وحدات التقد الاوروبية من المساعدات المبرمجة والمساعدات الاخرى غير المبرمجة) ،

- بوصول العديد من بعثات التفاوض الى هايتي اهمها بعثة ممثل الامين العام للأمم المتحدة في اذار/مارس ١٩٩١ ، ومدير المديرية العامة للتنمية التابعة للاتحاد الاقتصادي الأوروبي في ايار/مايو ١٩٩١ ، ولجان فرنسية ومانافية مشتركة عقدت اجتماعاتها في بورت - او - برانس خلال شهر حزيران/يونيه الماضي ،

- من خلال توقيع اتفاقيات منح وقروض مع الوكالات المتعددة الاطراف ، والوكالات الثنائية تبلغ :

ما يزيد على ١٠٠,٦٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وقعت مع وكالات متعددة الأطراف مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (مشاريع II ODVA ، هيئة تنمية وادي أرتيبوفيه - ٢ ، صندوق المعونات الاقتصادية والاجتماعية) ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (طريق بون سوندي - ميربالاي) ، البنك الدولي (صندوق المعونات الاقتصادية والاجتماعية ، اصلاح شبكة الطرق المحلية ، ...) ، والامم المتحدة (برنامج الطوارئ لقطاع المياه ، مشاريع ري سهل الشجرة) وبرنامج الاغذية العالمي .

ما يزيد على ٥١,١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، في اطار التعاون الثنائي ، مع فرنسا (دراسة بشأن الطريق الذي ينتظر أن يصل جيريمي بميراغوان ، ومشروع تشييد جسر في ترو دو نور واصلاح المحطات المركزية للطاقة الحرارية في فارو وكارفور) ، ومع كندا (تقديم الدعم من أجل حل أزمة الطاقة في بورت - أو - برايس) ، ومع الولايات المتحدة (دعم ميزان المدفوعات ، ومشاريع في قطاعي الطاقة والنقل ، واصلاح سوق الخيل ، ودعم الاصلاح الاداري ، ...) ، ومع الصين (دعم مالي مباشر) ، ومع المانيا (مشاريع لمساكن اجتماعية ، دعم مشروع اعادة تشييد سوق الخيل) ، ومع اليابان (اصلاح المستشفيات ، برنامج دعم الانتاج الزراعي ، معونة غذائية) .

من خلال الالتزامات التي تعهد بها بعض مقدمي الاموال لدى اتفاق اجتماع الغريق الاستشاري ، في باريس ، خلال شهر تموز/يوليه ١٩٩١ . وقد بلغت قيمة هذه الالتزامات نحو ٥١١,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

من خلال وضع برنامج الاستثمارات الحكومية للسنة المالية القادمة ، ١٣٦ مشروعًا مموله من موارد خارجية بنسبة ٨٠ في المائة .

كذلك سيكون لقرار شركاء هايتي بقطع علاقتهم الدبلوماسية والتجارية وعلاقات التعاون مع هايتي بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩١

آثار مدمرة على اقتصاد هايتي ، وهو اقتصاد بذلت من أجله حكومة الرئيس أريستيد كل ما بوسعها من أجل كفالة انعاشه في وقت قصير جدا . وهذه الآثار متعددة أهمها ما يلي :

تأخير تنفيذ المشاريع الجارية : وسوف ينشأ عن أوجه التأخير هذه بالنسبة لبعض المشاريع ، لاسيما في قطاع النقل ، نقص في الدخل بالنسبة للعمال المؤقتين الذين سيحرمون من أجورهم اليومية . أما في القطاع الزراعي ، وبالنسبة لبرامج دعم الانتاج ، فإن أوجه التأخير هذه ستؤدي إلى خسائر في الانتاج ، بل ستؤدي في بعض الحالات إلى خسائر في الاستثمارات فيما يتعلق بالعمال التي بدأ بالفعل :

(ا) تأخير تنفيذ البرنامج القائم للاستثمارات الحكومية التي تبلغ قيمتها ٨٦٩ ٥١٣ ٠٠٠ غورد منها :

٧٣٤ ٧٠٦ ٠٠٠ غورد مساعدات متعددة الأطراف وثنائية

٩٠٧ ٦٧ ٠٠٠ غورد من أموال مناظرة للمعونات الغذائية

٩٠٧ ٦٦ ٠٠٠ غورد للبرنامج PL-480

(ب) تأخير المفاوضات الجارية المتعلقة ببرمجة الأموال المناظرة التي لم تبرمج بعد :

١ - المساعدات الغذائية : كان يوجد حتى ذلك الوقت مبلغ يزيد على ٢٠ مليون غورد (الرصيد المصرفي وديون الطاحون) كانت تجري برمجتها مع مقدمي الأموال مثل كندا وفرنسا واليابان وألمانيا . وكان يتمنى أن توظف هذه الأموال لتمويل أعمال تعود بالنفع المباشر على السكان (دعم المبادرات الشعبية) .

وكانت تجري عمليات برمجة مع كندا (وصول القمح مؤخرا من أجل الطاحون) ، ومع الولايات المتحدة (ما يزيد على ١٣٠ مليون غورد لأنشطة في قطاعات الزراعة والصحة والتعليم ، ودعم المبادرات الشعبية) .

- ٢ - **مساعدات لميزان المدفوعات** : قدمت فرنسا والولايات المتحدة بالفعل دعماً مالياً (١٢ مليون دولار في إطار ESF ، صندوق الطوارئ الخاص بـ الولايات المتحدة ، و ٤٠ مليون فرنك فرنسي من قبل فرنسا) . وكان من المقرر استعمال هذه الأموال في إطار برنامج الاستيراد . ومع توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي بدأت مفاوضات مع بعض مقدمي الأموال مثل كندا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، والبنك الدولي ، وسويسرا والولايات المتحدة الذين تعهدوا من جانبهم وحدهم في اجتماع باريس بتزويد هايتي بمعونة تزيد قيمتها على ٣٠٠ مليون دولار .

وكان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي قد أشعر حكومة هايتي بتوفر مبلغ يزيد على 10 ملايين دولار : وكانت بعثة قد وصلت بفرض البت بشروط هذه المعونة .

برامج تثبيت أسعار المعادن مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي : أكد الاتحاد الاقتصادي الأوروبي منذ فترة وجيزة تقديم ما يزيد على ١٠ مليارات دولار في مجال برامج تثبيت أسعار المعادن لعام ١٩٩٠ . وكان ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن استخدام هذه الأموال .

أما ببرامج تشبيت أسعار المعادن الجارية (ستابيكس ٨٧ : طريق بيلاديرب - بابتسيت ، وتسويق البن وانتاجه ؛ وستابيكس ٨٨ : طريق شبه الجزيرة الجنوبي الممتد من روش أو باتو إلى آنس دينو) فسوف تتأخر لفترات طويلة .

مشاريع مغيرة : كان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي (تخصيص مبلغ ٥ ملايين وحدة من وحدات النقد الأوروبية) وشركاء آخرون (تخصيص مبلغ ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) ، كانوا في سبيلهم الى تقديم منح تمويلية في إطار مندوق المعونات الاقتصادية والاجتماعية ، لمشاريع مغيرة يشرف عليها السكان ويتوالون مسؤوليتها مباشرة .

مفاوضات جارية مع بلجيكا واليابان بشأن برامج تتعلق بالمدخلات والأدوات الزراعية.

(ج) الآثار على تدريب مواردنا البشرية : كثيرون هم أبناء هايتي الذين يعملون على تحسين مستوياتهم في إطار برامج التعاون التقني (ارسال المبعوثين في منح دراسية إلى الخارج ، المساعدات التقنية في الموقع) . أما اليوم ، فليبي بمقدورنا أن نقول شيئاً عن حال مبعوثينا الدارسين في الخارج . فالبرامج الجارية والقادمة عرضت للخطر .

(د) الآثار على النمو الاقتصادي للبلد : بما أن الاستثمار هو أحد عوامل النمو الاقتصادي ، فإن تراجع المعونات الخارجية سيؤدي إلى حدوث انخفاض كبير في معدلات الاستثمار .

ظل القطاع العام ، منذ ما يزيد على ثلاث سنوات ، يدعم جهود الاستثمار نظراً لرکود الاستثمار الخاص بل لتوقفه في بعض الأحيان . وسيشعر بآثار ذلك على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل .

وعلاوة على ذلك سيكون لوقف الامتيازات الممنوحة لهايتي في إطار الاتفاقيات التجارية (مبادرة حوض الكاريبي مع الولايات المتحدة ، ونظام الأفضليات المعمم مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، واتفاقات شراء المنتجات النفطية مع فنزويلا والمكسيك ، ...) أثر فوري على الصادرات ، وبالتالي على صناعة التجميع التي يعمل فيها أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص .

ولن يتتسنى تحقيق الأهداف المحددة في إطار الاقتصاد الكلي وهي : (تحقيق نمو اقتصادي بنسبة ٣ في المائة ، وتحسين الإيرادات والاستهلاك ، وإنعاش القطاع الزراعي ، والوصول بمعدل التضخم إلى حدود ٧ في المائة ، ووقف العجز في الميزانية عند حد معقول ، وبذل الجهد في مجال الاستثمارات العامة ، وزيادة حصائل التصدير) .

ولا يمكن أن يؤدي استئناف الحمول على المعونة الخارجية في المستقبل التعويض عن الآثار المترتبة على الانقلاب . ولن تعود الفرم الضائعة ، بالمنوال ذاته الذي كانت عليه .

### ثالثا - ٣ - تكاليف الإجراءات العسكرية

لقد كلف الانقلاب الذي قام به العسكريون البلد ثمنا باهظا ، ولا بد من تشكييل لجنة لتقدير الثمن الحقيقي لذلك . ويتعين على تلك اللجنة بمقدمة خامسة أن تتحقق ، على الأقل ، في المجالات التالية المتعلقة بـ :

- (١) الموارد البشرية
- (ب) الموارد المادية
- (ج) خسائر الإنتاج
- (د) خسائر الاستثمارات ، وخاصة بالنسبة للسياحة
- (ه) نفقات الذخائر والوقود ، وسوء استخدام الجيش للمركبات الخامسة ، والمؤسسات العامة وأجهزة التعاون الدولي
- (و) التكلفة النقدية الناتجة عن هذا العمل
- (ز) خسائر الإيرادات المالية
- (ح) تكاليف إصلاح المباني ، والاستعاضة عن الممتلكات المهدمة أو المنهوبة
- (ط) التكاليف الأخرى

وبعد إجراء كامل الحسابات يتبيّن أنه لم يستفاد من هذا العمل إلا شركة الهاتف ومؤسسات نقل الموتى .

### الخلاصة

إن عودة الرئيس جان برتراند أريستيد في أقرب وقت ممكن واجبة لكي تتحقق عودة الشرعية الدستورية التي هو ضمان لها .

وبذلك سيوضع حد لمعاناة شعب أثبت للعالم أجمع ، بمقاومة فاقت مستوى نضاله من أجل طرد الدكتاتور جان كلود دفالبيه ، تصميمه على أن يعيش حراً أو أن يموت ، وأن يعيش في ظل الديمقراطية أو أن يموت .

وهكذا ، أيضاً فيإن الإرادة التي أعرب عنها المجتمع المدني بالإجماع ، والتي عبر عنها مجلس الوزراء ، تتفق مع إرادة المجتمع الدولي على نحو يسمح لجميع الأشخاص الذين يتعرّضون للحرية بأن يوحدوا مفهومهم في توافق آراء حول الديمقراطية .

رابعا - الخلاصات

#### رابعا - الخلاصات

إن انقلاب ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لم يوجه ضد الرئيس جان بيرتراند أريستيد فحسب بل ضد دستور عام ١٩٨٧ وضد هيبة القانون في هايتي وضد الانتخاب بوصفه وسيلة لإعراب المواطنين عن حقهم في اختيار حُكَّامهم السياسيين .

تعلن الحكومة عن تضامنها مع جميع مواطني هايتي الذين يرغبون في أن يحظى تصويتهم بالاحترام أياً كان اختيارهم السياسي .

وحتى مع وجود معوبات وعدم إدراك للأمور فإن انتخابات ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ التاريخية كانت نقطة تحول في تاريخ الديمقراطية في بلدنا . كانت بادرة القضاء على الفساد .

وعلى الصعيد المحلي ، لا يمكن لانقلاب الجنرال سيدراس إلا أن يعود بالبلد إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ : مثل تكشف الاتجار بالمخدرات ، وازدياد التجارة في المهربات والعودة إلى حالة انعدام الأمن ، والاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار في صميم الجيش ، وعدم الاستقرار الاقتصادي وعرقلة الأعمال ، الناجمة عن ارتياح الشركاء الدوليين .

وما لم يتم تصحيف هذه الاشار بسرعة يخشى أن تؤدي أحداث ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى خطر الادعاء ، بعد عمليتين انتخابيتين فاشلتين في عامي (١٩٨٧ و ١٩٨٩) ، بفشل نظام الحكم الانتخابي والفشل في غرس الحرية في نفوس الجماهير .

وترى الحكومة أن الدفاع عن الديمقراطية في هايتي ، وبصفة خاصة احترام حق الانتخاب لا يقتصر عليها وحدها . فهو أيضاً أمر يهم جميع قطاعات الحياة الوطنية ، بل إنه يهم أيضاً المجتمع الدولي .

إن انقلاب الجنرال سيدراس هو انقلاب موجَّه ضد نموذج الديمقراطية التي تطبق عن طريق انتخابات ، تجري في كل مكان في المنطقة ، وفي العالم . لا يخشى أحد يوماً أن يطارد جيش سانديستا الرئيس المنتخب في نيكاراغوا ؟ وهل يسع أحداً أن يقبل أن ينقلب العسكريون على الرئيس أيليوين رئيس شيلي ؟ وهل يشجع أحد الأسلوب العسكري في هايتي في الوقت الذي تجري فيه في السلفادور وكولومبيا مفاوضات من أجل إحلال السلام بين الحكومة والمقاواير ؟

إن حكومة الجمهورية تعرب عن امتنانها للحكومات الصديقة والمنظمات الدولية كما تشكر ممثلها في هايتي لتأييدهم الحازم للديمقراطية ضد انقلاب ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الذي قام به الجنرال سيدراس وزمرته .

وتدعوهم إلى تعزيز الجهود المبذولة فعلاً لمساعدة شعب هايتي على إعادة الشرعية الدستورية .

وتعرب حكومة وشعب هايتي عن شكرهما لهم ، كما يؤكدان وقوفهمما إلى جانبها في كل مرة يتعرض فيها للخطر في أي مكان من العالم حق أي شعب في تقرير مصيره .

إن عودة الشرعية تمثل الطريق الأوحد لإقرار السلم ومواءمة عملية بناء الديمقراطية في هايتي . والمراحل الازمة لبلوغ هذا الهدف هي :

(أ) في المدى القصير

١ - اتخاذ تدابير ترمي إلى إضعاف وإسقاط النظام المتبع عن تلك المهزلة (وخاصة فرض حظر) .

٢ - رحيل طفة الانقلاب (نحو ١٥ ضابطاً) .

٣ - إيفاد بعثة مراقبة من منظمة الدول الأمريكية دون إبطاء .

٤ - عودة الرئيس أريستيد دون تأخير .

٥ - ضمان عدم ممارسة أي انتقام بأية صورة ضد الجيش ، والجنود بوجه خاص . ومناشدة السكان بصورة دائمة عدم ممارسة عمليات الانتقام وعدم اللجوء إلى استخدام العنف من أجل إقامة العدل .

(ب) في المدى المتوسط

٦ - التurgيل بتنفيذ مشروع فصل الشرطة عن الجيش كما هو وارد في الدستور .

٧ - التشاور مع القطاعات السياسية من أجل تعزيز الاستقرار .

- ٣

- ٤

- ٥

- ٦

التشاور مع قطاعات المجتمع المدني .

انتهاج سياسة التساوق في العلاقات بين مختلف سلطات الدولة : السلطة التنفيذية/البرلمان/السلطة القضائية .

مواصلة سياسة إعادة بناء الهيكل الأساسي على مستوى الإدارة ، وخاصة في مجال القضاء .

تعزيز التعاون مع البلدان الصديقة ومؤسسات المساعدة والتمويل الدولية : تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي أعدت قبل الانقلاب .

-----